

(المراجع) References

- Abu Shama Almaqdesy, Abed Al-Rahman. (1403H), *Mukhtasar Al-Muamal*, Al-Kuwait : Maktabat Al-Sahwa.
- Aga, Mohammad. (2010), *Roya Tarbaweya lilkhroj Min Azmat At-Tatarf Al-Fikri*, Majalat Jameaat Al-Azzhar fi Gaza, Selselat Al-Ulum Al-Insaneyyah, m.12, a.2. pp. 779-829.
- Al-Ashqar, Omar. (1997), *Massael fi Al-Fiqh Al-Muqaran*, Amman:dar alnafaes.
- Al-Dumkhy, Adel. (2005), *Al-T'assub, Mutammar Al-Wasateyah*, Wezarat Al-Uwqaf, Al-Kuwait.
- Al-Husseen, Ssma. (2004), *Asbab Al-Irhab wa Al-Unf wa Al-Tatarruf*, Mutamar Mauqf Al-Islam min Al-Irrhab, Jameat Al-Imam Muhammad bin Saud.
- Al-Kuda, Mohammad. (2007). *Al-Tarbiyyah Al-Weqaiyyah*. Retrieved from www.horoof.com/dirasat/edutersm.htm
- Al-Mahamheed, Shweesh. (2000), *Masirat Al-Feqh Al-Islamy*, Resalat ducturah, Al-Jameah Al-Urduneah.
- Al-Sayaes, Mohammad.(1999), *Tareekh Al-Feqh Al-Islamy*, Damascus:Dar Al-Feker.
- Al-Shekhely, Abed Al-Qader. (2011), *Asbab Al-Takfeer*, Mutamar Zaherat Al-Takfeer, Jameat Al-Imam Muhammad bin Saud.
- Alshwkany, Muhammad. (1396H), *Al-Qawl Al-Mufeed*, Al-Kuwait:Dar Al-Qalam.
- Faqeer, S. (2012). *Khutuwat Al-'Ard Al-Manhaji lilbath Al-Feqhi*. Retrieved from <http://fiqh.islammessage.com/NewsDetails.aspx?id=4264>
- Muawad wa Abed Al-Maujud, Ali wa Adel.(2000), *Tareekh Al-Tashree Al-Islami*, Beirut:Dar Al-Kotob Al-Ilmeah.
- Zozo, Fareda. (2005), *Al-Tafkir Al-Ibda'i fi Al-Manahij Al-Dirasiyyah*, Majalat Islamiyat Al-Marefah, 11, a.41, pp. 141-166.
- Zukeer, Mohammad. (2011). *Al-Dirasat Al-Muqarana wa Dawruha fi Al-Mazaheb Al-Islamyah*. Retrieved from <http://www.taghrib.org/pages/content.php?tid=44>

Dr. Hamza Abed Al-Karim Hammad
 Faculty of Syariah & Law
 Universiti Sains Islam Malaysia
 hamza@usim.edu.my

الجديدة والمتجددة؛ انغلق تفكيره فأصبح يلقي التهم على مخالفيه، فضلاً عن إنزاله الأحكام الفقهية على زمن غير زمانها؛ لأن الآراء الفقهية قابلة للتطور، وهذا حال الإمام الشافعي حينما انتقل من العراق إلى مصر، فحكم الأمس قد يكون غير صالح لليوم، أو الحكم المتعلق ببلد س، قد يكون غير صالح لبلد. (Al-Shyekhely, 2011, 6162)

وتجدر الإشارة إلى ضرورة حضور فلسفة تدريس الفقه المقارن في ذهن أعضاء هيئة التدريس؛ كيلا تغدو المادة مجردة عن روحها، فتقتصر على حفظ الأدلة الكثيرة والمختلفة بين المذاهب الفقهية، فهذا المذهب يستند على دليل من الحديث النبوي، والمذهب الآخر يفتنّه بحديث نبوي آخر؛ فيجد الطالب نفسه في معركة سيوفها نصوص الوحي نفسها. بل حري بعضو هيئة التدريس استعمال هذه المادة في بيان أهمية التفكير النقدي عند النظر في دليل الخصم بأن ينتقد بدليل أقوى حجة، استعراضاً للأدلة القوية، ودحضاً للأدلة الواهية؛ حتى يمكن الاستفادة حقاً من كتب ومفردات الفقه المقارن، ومنه بيان سمو الشريعة الإسلامية وغناها بالآراء الفقهية في المسألة الواحدة، مما يُرفع به الحرج عند تعذر العمل بالحكم الشرعي الأصلي، فضلاً عن تقبل الرأي الآخر وعدم التعصب لمذهب دون غيره. (Zozo, 2005, 151)

خاتمة

خلصت هذه الدراسة إلى أنّ تدريس الفقه المقارن يسهم في ترسيخ مفاهيم التعددية والحرية الفكرية؛ لأن الفقه المقارن يتضمن منظومة فكرية تقوم على قبول الرأي الآخر وتحديد مجال الاتفاق والافتراق، وخلصت كذلك إلى أثر الفقه المقارن في تنمية مهارات التفكير النقدي وذلك من خلال نقد الأدلة ومناقشتها.

وتوصي الدراسة بتبني منهج تدريس الفقه المقارن في كليات الشريعة في الجامعات، وطرح مسائل مستجدة فيه وعدم الاكتصار على المسائل الفقهية القديمة، مع ضرورة التقديم للمساق بمقدمة وافية عن أسباب دراسة الفقه المقارن وفوائدها.

مسائل الشريعة ليست كلها عرضة للخلاف، بل فيها ما هو قطعي لا يدخله الخلاف أصلاً، وفيها كليات الشريعة التي تضافرت على معناها النصوص واتفقت عليها الأمة، وفيها الجزئيات المنصوصة التي لا يتعدد الفهم فيها.

iv. الفقه المقارن وإعادة النظر في فتاوى القدامى: عن طريق الفقه المقارن يستطيع الباحث أو المجتهد المعاصر أن يعيد النظر في عدد من الفتاوى القديمة، إما لضعف دليلها، أو لارتباطها بظروف تغيرت ولم يعد لها وجود في الوقت الراهن، أو لعدم انسجامها مع الواقع.

v. المنهج المقارن والتخفيف من حدة التعصب المذهبي: مما لا شك فيه أن الاطلاع على كتب الخلاف وكتب الفقه المقارن، يخفف من حدة التعصب المذهبي؛ لأن المقلد يكتشف أن المذهب المخالف له أدلته وبراهينه المعتمدة، وأن المسألة فيها نظر وتأمل، وليس مقطوع فيها، وقد تدفعه قوة الدليل إلى الأخذ به، والتحرر من تقليد مذهبه في هذا الرأي. (Al-Derasat Al- Muqarana wa Daourha fi Al-Mazaheb Al-Islamiyah, 2011)

vi. الترجيح في الفقه المقارن: يقوم الترجيح بين الآراء في الفقه المقارن على دراسة دقيقة لأدلة كل فريق، ثم مناقشة الأدلة ومناقشة الردود والاعتراضات ثم الموازنة بينها، خروجاً بالرأي المختار، الترجيح يعتمد على أسباب وليس على محض التشهي والتعصب والهوى، وهذه المنهجية تبني في عقل الدارس مبدأ الحوار والمناقشة وعدم التعصب لإمام دون غيره.

vii. الفقه المقارن ومناقشة الأدلة: يمتلك الطالب المقدرة على التمحيص والنقد والمفاضلة بين القضايا بشكل يخدم الصالح العام، وهذا الأمر يُخرج دارسه من دائرة الجمود والتعصب المذموم، ففي دراسة الفقه اتساع للمدارك والأفاق، وفيه نبذ للتعصب لآراء الرجال (Al-Ashqar, 1997, 11-12).

الفقه المقارن والانغلاق والجمود: العلم الشرعي بحر كبير؛ لذلك يتطلب هذا العلم المتابعة والتحصيل، فإذا توقف الفقيه عن التفكير والاجتهاد في قضايا وآراء محددة ومحدودة وانغلق على نفسه وجمد ذهنه، ولم يعد قادراً على التعامل مع القضايا

مذهب فقهيّ مصادره ومدوّناته المعتمدة، فلا يؤخذ فقهه من غيرها. وبعد ذلك ينتقل إلى العرض الواضح لأدلة المذاهب وأقوالهم؛ بحيث نبدأ بعرض أدلة القول الأول ابتداءً بأدلته من القرآن الكريم مع بيان وجه الاستدلال من الآيات القرآنية، ثم ننتقل إلى السنة النبوية مع بيان وجه الاستدلال ثم الإجماع ثم القياس وهكذا مع بقية مصادر الأدلة. ثم نأتي إلى مناقشة الأدلة بحسب ترتيبها واحداً بعد الآخر، وبيان ما فيه من جوانب القوّة أو الضعف، ثم عرض الاعتراضات والردود، ثم يخلص الباحث إلى القول الراجح وبيان أسباب الترجيح. (Khtuwat Al-Ared) (Al-Manhaji lilbath Al-Feqhi, 2012)

في ضوء منهج الفقه المقارن، يمكن أن نستخلص جملة نقاط تؤثر في ترسيخ مفاهيم التعددية والحرية الفكرية، ومن هذه النقاط:

- i. يعدّ الجهل المتبادل بين المذاهب الإسلامية من أهم أسباب التنافر بين اتباعها ومقلديها -سواء أكانوا علماء أم عامة-؛ لذلك فالدراسات والكتابات المقارنة تقدم معرفة بآراء المذاهب وأدلتها في المسائل الفقهية، وهذا الأمر يفضي إلى التعرف على الآخر المذهبي، حيث يكشف عن مبادئ الاجتهادية وأصوله الاستنباطية؛ لذا تتراجع دعاوى التكفير والتضليل والتبديع وإخراج الآخر المذهبي من الملة والدين والدعوة لقتله واستباحة ماله ودمه وعرضه، ويحل محلها الإيمان بشرعية التعدد وواقعية الاختلاف، وهذا منطلق وأساس في التعددية.
- ii. الفقه المقارن يكشف أسباب اختلاف الفقهاء: من أهم ثمار ممارسة المنهج المقارن في الفقه تمكن الباحث أو المجتهد من التعرف بشكل دقيق وعلمي على أسباب اختلاف المجتهدين وأهل الرأي، سواء تعلق الأمر باختلاف الفهم والتفسير أم التأويل، أم مصادر الاستنباط، وكذلك يتم التعرف من خلال هذا المنهج على الرأي الراجح في أيّ مذهب، مما يسهل عملية المقارنة والموازنة العامة.
- iii. المنهج المقارن ومعرفة مساحات الاتفاق والافتراق بين المذاهب: من خلال منهج الفقه المقارن يستطيع الباحث تحديد مساحات الاتفاق والاختلاف بين المذاهب الفقهية، كما يكشف أن

منها: توفر وسائل متعددة للتعليم من خلال استخدام أجهزة الحاسب الآلي وربطها بالشبكة العنكبوتية، إضافة إلى وجود مكتبة متخصصة تجمع أمات كتب الفقه الإسلامي من شتى المذاهب فضلاً عن الكتب المعاصرة التي تتناول القضايا الفقهية المستجدة، إضافة إلى إعطاء الفرصة للطلاب للمناقشة والحوار والإبداع والاختلاف فالإبداع ينمو في أجواء الحوار ويموت في مهده في أجواء الدكتاتورية الصارمة.

المناهج الدراسية

تعدّ المناهج الدراسية عماد العملية التعليمية والوعاء الذي تقدم من خلاله المعلومة للطالب لكي يستوعبها ويستقي منها ما يمكن أن يساعده في مسيرته التعليمية، ولكي تصبح المناهج الدراسية قادرة على مسايرة العصر وقادرة على تفعيل التعددية لدى الطلاب فإن هناك ضوابط معينة لا بد من توافرها في المناهج الدراسية؛ منها: طرح القضايا المستجدة حسب مقتضيات المتغيرة والبعد قدر الإمكان عن القوالب الجاهزة، فضلاً عن اتصاف مفردات مساق الفقه المقارن بقابليتها للتعديل والتغيير حسب مقتضيات العصر وألا تكون قوالب جامدة لا يمكن تغييرها أو المساس بها.

(Al-Tarbuea Al-Weqayea, 2007)

المنظومة الفكرية التي يقوم عليها الفقه المقارن

يبحث الفقه المقارن في المسائل التي اختلف فيها أهل العلم، ويبدأ بتصوير المسائل وتحرير محل النزاع فيها وبيان أسباب اختلاف الفقهاء، وتصوير المسألة أي إيضاح المقصود بها، وذلك يتم بتحليل مفرداتها أو عناصرها، والانتباه للقيود الواردة فيها، ومن ثم الربط بين هذه المفردات أو العناصر، بحيث تُعطي تصوراً أولياً واضحاً، عن الحقل الذي سيجري فيه البحث.

أما تحرير النزاع في المسألة فهو خطوة لاحقة لتصويرها، إذ بناءً على تصوير المسألة، يتم الرجوع إلى المراجع الفقهية؛ لبيان آراء الفقهاء وأنظارتهم في الصورة الكلية للمسألة، وما إذا كان هناك اتفاق حولها، أو خلاف، يتم تحديد نقطته الأساسية، والتثبت مما إذا كان خلافاً حقيقياً أو لفظياً، ثم بيان نقاط اتفاقهم ونقاط افتراقهم، ووظيفة تحرير محل النزاع أن ينظر الباحث في صور المسألة؛ ليقوم بإخراج واستبعاد كل الصور التي لا علاقة لها بالنزاع، فلا يبقى بين يدي الباحث إلا الصور التي تتعلق بالنزاع في حكم المسألة. ثم عرض الآراء، بحيث يتم تقسيم المذاهب وفق رأيهم في المسألة، ويلزم هنا الرجوع إلى المصادر الأصلية في كل مذهب، فلنكل

7. الانغلاق وضيق الأفق، فكثيراً ما تنغلق الطوائف والجماعات على ذاتها لا تسمع إلا لنفسها وتمنع أتباعها من الاستماع لغيرها وكثير من الأفكار المتطرفة والمتعصبة تنشأ في الأوكار السرية وسرايب الظلام في أجواء مغلقة تعلم الإرهاب ورفض الآخر والعنف الموجه وتكفير المخالف. (Al-Dumkhy, 2005, 4)

الآثار المترتبة على تدريس الفقه المقارن وعلاقتها بترسيخ مفاهيم التعددية والحرية الفكرية

بداية يقوم التدريس الجامعي على عدة مقومات؛ منها : عضو هيئة التدريس، والبيئة الدراسية للفقه المقارن، والمناهج الدراسية، ويناقش الباحث هذه المقومات في ظل علاقتها بتدريس الفقه المقارن وأثر ذلك التدريس في نشر قبول فكرة التعددية.

عضو هيئة التدريس لمساق الفقه المقارن

يعدّ عضو هيئة التدريس النواة التي يمكن توصيل المعلومة من خلالها إلى الطالب وإذا لم يكن عضو هيئة التدريس متمكناً من المادة العلمية التي يعرضها لطلابه؛ فإنه لن يستطيع توصيلها بشكل سليم إلى الطلاب وبذا تفشل العملية التعليمية. ولا يخفى ما لشخصية عضو هيئة التدريس في قاعات الدراسة إسهام في تشكيل شخصيات الطلاب، إذ إن سماته تنعكس في أسلوب تعامله مع طلابه وطريقة تهذيبه لهم، وهذا بدوره يؤثر في اتجاهات الطلاب نحو التعلم؛ لذا لا بد من التركيز على ضرورة اتصاف مدرس مساق الفقه المقارن بالمرونة وقبول الحوار وعدم التعصب لرأيه، وإشاعة الأمن الفكري بين الطلبة، مع تمكنه من تحفيز طلابه على المناقشة والإبداع والتفكير بصورة علمية من خلال استشعار الواقع والتأمل فيه وطرح الأفكار ومناقشتها بشكل مجرد من الأوامر والنواهي التي تأخذ قوالب جاهزة.

البيئة الدراسية للفقه المقارن

لا يمكن للمتعلم أن يتلقى التعليم بشكل جيد ويستفيد منه ما لم يوجد في بيئة تشجع على الإبداع وتحفيز التفكير وتدفع بالفرد إلى آفاق من التعليم القائم على التفكير الإبداعي والبعيد عن القوالب الجاهزة والمعلبة، ولتوفير بيئة تعليمية جديدة فلا بد من وجود مجموعة من العناصر الأساسية التي تحفز على التعليم؛

الانفعال والاندفاع والعدوان والعنف والغضب عند أقل استثارة فالكراهية مطلقة وعنيفة للمخالف أو للمعارض في الرأي.

إضافة إلى الحب الذي يصل إلى حد التقديس والطاعة العمياء لرموز هذا الرأي، وكذلك التعصب الشديد حيث يصادرون من الآخرين رأيهم ويرون أنهم على حق ومن عداهم على الضلال والباطل، فلسان حالهم يقول: إذا كنت معي فأنت قديس وإن كنت ضدي فأنت إبليس، أما بخصوص المنهج الفكري للمتطرف المتعصب فالمنهج يقوم على تفسير النصوص حرفياً دون مراعاة مقاصد الشريعة التي ضمنت حقوق الآخرين وتحريم الاعتداء عليها. (Al-Tarbuta Al-Weqayea, 2007)

أما أسباب التعصب الفكري، فيمكن للباحث إجمالها في النقاط الآتية :

i. ضحالة الاهتمام بالتفكير الناقد والحوار البناء من قبل المرين

والمؤسسات التربوية والإعلامية، فلا يخفى أن الاهتمام بالعقول واستثارتها للتفكير؛ يتطلب التناول العلمي في النظر إلى الأمور وإعطاء أهمية للحوار الفكري مع الآخر، ومما يؤخذ على طرائق التدريس لمواد الشريعة عموماً سواء في المدارس أم في الجامعات اعتمادها بشكل رئيس على طريقة الحشو والتلقين دونما فتح الباب للحوار والنقاش واستثارة التفكير.

ii. سوء الفهم والتفسير الخاطئ لأمر الشرع، لا سيما في ظل وجود

كثرة ممن يدعون العلم والفقهاء في الدين وينصبون أنفسهم أئمة ويتساهلون في أمور الحلال والحرام ويأخذون من الأمور ظاهرها أو وفق أهوائهم الشخصية، دون الرجوع إلى العلماء الأكفاء وأهل العلم الشرعي الصحيح. (Al-Huseen, 2004, 10-11)

iii. تقديس الشيخ أو العالم أو الإمام، وهذا التقديس والغلو يصل

إلى حد إضفاء صفة العصمة والقداسة مما يؤدي إلى التعصب لهذا الشيخ أو لهذه الجماعة.

iv. اتباع الفتاوى الشاذة والأقوال الضعيفة وأخذ الفتاوى والتوجيهات

ممن لا يوثق بعلمه أو دينه، والتعصب لها، فلكل جماعة أو حزب إمام عالم يعدّ المرجع الأعلى لهذه الجماعة أو تلك وكلما يصدر عنه من فتاوى فهو حق لازم التطبيق والتنفيذ من قبل اتباع الجماعة.

(Aga, 2010, 790)

ويجول وينسبهم إلى الابتداع ومخالفة الأئمة والتنقص بشأنهم فيسمع ذلك منهم الملوك ومن يتصرف بالنيابة عنهم من أعوانهم فيصدقونه ويدعونون لقوله إذ هو مجانس لهم في كونه جاهلاً، وإن كان يعرف مسائل قلد فيها غيره لا يدري أهو حق أم باطل، لا سيما إذا كان قاضياً أو مفتياً.

إن العامي لا ينظر إلى أهل العلم بعين مميزة بين من هو عالم على الحقيقة ومن هو جاهل، وبين من هو مقصر ومن هو كامل؛ لأنه لا يعرف الفضل لأهل الفضل إلا أهله، وأما الجاهل فإنه يستدل على العلم بالمناصب والقرب من الملوك واجتماع المدرسين من المقلدين وتحرير الفتاوى للمتخصصين، وهذه الأمور إنما يقوم بها رؤوس هؤلاء المقلدة في الغالب، كما يعلم ذلك كل عالم بأحوال الناس في قديم الزمن وحديثه وهذا يعرفه الإنسان بالمشاهدة لأهل عصره ومطالعة كتب التاريخ الحاكية لما كان عليه من قبله، وأما العلماء المحققون المجتهدون فالغالب على أكثرهم الخمول؛ لأنه لما كثر التفاوت بينهم وبين أهل الجهل كانوا متقاعدین لا يرغب هذا في هذا ولا هذا في هذا“ . (Al-Shwkany, 1396H, 46)

مقاربة بين البعد التاريخي لظاهرة التعصب والواقع المعاصر من حيث السمات الفكرية للشخصية المتعصبة والأسباب الفكرية للتعصب

انتهينا من رسم معالم لظاهرة سادت إبان فترة ليست بالقصيرة في تاريخ الفقه الإسلامي، وثمة أمور ما زالت عالقة في العقل الفقهي المعاصر؛ أبرزها التعصب المذهبي، إضافة إلى جمود بعض الأنظمة التعليمية لتدريس الفقه الإسلامي حيث إن تلك الأنظمة تُخرِّج حفظة ونسخاً صوتية من الكتب الفقهية القديمة ولا تخرج فقهاء في الأغلب، تخرج ناقلين وناسخين ولا تخرج مجتهدين ومفكرين.

يحاول الباحث في هذا المقام الوقوف على أمرين؛ أولهما السمات الفكرية للشخصية المتعصبة، والأسباب الفكرية للتعصب. إن من أبرز السمات الفكرية للشخصية المتعصبة المتطرفة كون أغلب المتطرفين من أنصاف المتعلمين ومصادر تعلمهم مقصورة على السماع من خطباء محددين أو تلقي دروس خاصة أو عبر السماع لأشخاص بأعينهم أو القراءة لهم عبر الشبكة العنكبوتية، فضلاً عن اتسامها على المستوى العقلي بأسلوب مغلق جامد عن التفكير أو ليس لديه القدرة على تقبل أية معتقدات تختلف عن معتقداتها أو أفكارها أو معتقدات جماعتها وعدم القدرة على التأمل والتفكير والإبداع، إضافة إلى اتسام المتعصب بشدة

هذه الأسباب أدت بطريقة أو بأخرى إلى التقليد والجمود، وغدا دور الفقيه قاصراً على حفظ فقه المذهب الذي ينتمي إليه، وغني عن البيان ما للتقليد من آثار سيئة من جملتها: التعصب لأئمة المذهب المقلد وشيوخه، فلا يُعمل بالنص الشرعي إلا إذا وافق المذهب، وتقديم أقوال المتأخرين على أقوال الأئمة المتقدمين، قال أبو شامة المقدسي: ”ثم اشتهر في آخر الزمان على مذهب الشافعي تصانيف الشيخين أبي إسحاق الشيرازي وأبي حامد الغزالي فأكب الناس على الاشتغال بها وكثر المتعصبون لهما حتى صار المتبحر المرتفع عند نفسه يرى أن نصوصهما كنصوص الكتاب والسنة لا يرى الخروج عنها، وإن أخبر بنصوص غيرهما من أئمة مذهبه بخلاف ذلك لم يلتفت إليها، وقد يقع في بعض مصنفاتهما ما قد خالف المؤلف فيه صريح حديث صحيح أو ساق حديثاً على خلاف لفظه أو نقل إجماعاً أو حكماً عن مذهب بعض الأئمة وليس كذلك، فإن ذكر لذلك المتعصب الصواب في مثل ذلك نادى وصاح وزمجر وأخفى العداوة وكان سبيله أن يفرح بوصله إلى ما لم يكن يعرفه ولكن أعماه التقليد أصمه عن سماع العلم المفيد“ (Abu Shama, Al-Maqdesi, 1403H, 68).

ومن الآثار المترتبة على التقليد أيضاً إغلاق باب الاجتهاد وشيوع الجمود؛ نتيجة لتقليد مذهب بعينه (Muawad Wa Abed Al-Mauojod, 2000, 270-271).

قال الشوكاني: ”وكل عاقل يعلم أنه لو صرح عالم من علماء الإسلام المجتهدين في مدينة من مدائن الإسلام في أي محل كان بأن التقليد بدعة محرمة لا يجوز الاستمرار عليه ولا الاعتداد به؛ لقام عليه أكثر أهلها إن لم يقم عليه كلهم وأنزلوا به الإهانة والإضرار بماله وبدنه وعرضه بما لا يليق بمن هو دونه إذا سلم من القتل على يد أول جاهل من هؤلاء المقلدة ومن يعضدهم من جهله الملوك والأجناد، فإن طبائع الجاهلين بعلم الشريعة متقاربة وهم لكلام من يجانسهم في الجهل أقبل من كلام من يخالفهم في ذلك من أهل العلم، ولهذا طبقت هذه البدعة جميع البلاد الإسلامية وصارت شاملة لكل فرد من أفراد المسلمين فالجاهل يعتقد أن الدين ما زال هكذا ولن يزال إلى الحشر، ولا يعرف معروفاً ولا ينكر منكراً.

وهكذا من كان من المشتغلين بعلم التقليد فإنه كالجاهل بل أقبح منه؛ لأنه يضم إلى جهله وإصراره على بدعة التقليد وتحسينها في عيون أهل الجهل الأزدراء بالعلماء المحققين والعارفين بكتاب الله وبسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، ويصول عليهم

إذا تأملنا المسألة تاريخياً فنجد أنه بعد أن كان مريد الفقه يشتغل أولاً بدراسة الكتاب، ورواية السنة، صار في هذا الدور يتلقى كتب إمام معين ويدرس طريقته التي استنبط بها ما دونه من الأحكام، فإذا أتم ذلك صار من العلماء الفقهاء، وصارت مؤلفاتهم لا تعدو أن تكون اختصاراً لمؤلف سبق، أو شرحاً له، أو جمعاً لما تفرق في كتب شتى، ولا يستجيز أحدهم لنفسه أن يفتي في مسألة بما يخالف ما استنبط إمامه، غلوا في الثقة بهؤلاء الأئمة .

نتيجة لهذا الإفراط والغلو في التعصب لمذاهب الأسلاف أقام العلماء سدوداً بين الأمة ونصوص الكتاب والسنة، وأصبحت الشريعة هي نصوص الفقهاء وأقوالهم، وصار مبلغ جهدهم أن يفهموا كلام الأئمة، أو يفرغوا على قواعدهم، أما الاجتهاد فقد تناسوه حتى انتهى بانسداده باب على رأس المائة الرابعة (Al-Mahammed, 201- 202, 7; Al-Sayes, 1999, 2000).

ومن جهة أخرى، فقد كثرت التأليف والتصانيف في العلوم، وأدواتها فكانت سبباً في الاشتباه والاختلاط، وعقل طالب الفقه عن الاجتهاد والاستنباط، وفي خضم هذه الكثرة وقعت إشكالية تتمثل في عدم اتباع المنهج العلمي في التوثيق، فكثيراً ما تختلف النقول عن الإمام الواحد؛ وبناء عليه فقد أصبح معرفة المعتمد في المذهب في غاية الصعوبة، وحصل فيه خلط شديد، إضافة إلى كثرة الاستدلال بالأحاديث الضعيفة والموضوعة نصراً للرأي الفقهي .

إضافة إلى الدعاية القوية التي قام بها أنصار المذاهب المتبعة، فقد حلت من القلوب في السويداء، وملكت على الناس مشاعرهم، وأصبحوا يعدون من لم يأخذ بها خارجاً مبتدعاً، وساعد على ذلك أنه كان لبعض الأئمة تلاميذهم من المكانة في الهيئة الاجتماعية، والاتصال بالخلفاء والوزراء، ما جعل هؤلاء يساهمون في نشر تلك المذاهب وتأييدها بشتى الوسائل، وقد صرف هذا الأمر الناس إلى اتباع المذاهب وتقليدها وترك الاشتغال بعلوم الكتاب والسنة. فضلاً عن فقدان الثقة بالنفس، والتهيب من الاجتهاد، وفتور الهمم، وانحلال العزائم، فقد اتهم الفقهاء أنفسهم بالعجز والضعف، وظنوا أنهم غير قادرين على تلقي الأحكام من منابعها الأصلية، وأن الخير لهم واللائق بهم التقيد بمذهب والدوران في فلكه والسباحة في مياهه الإقليمية (Al-Sayes, 1999, 201-202).

لذا تسعى هذه الدراسة إلى تحليل أثر تدريس الفقه المقارن في تشكيل فكر سوي يؤمن بتعدد الرؤى وحق الاختلاف ويعمل على التواصل مع الآخر، فضلاً عن بيان أثر تدريس الفقه المقارن في الإسهام في تكوين المرونة الفكرية والتخفيف من الأحادية، إضافة إلى تحليل أثر منهج البحث الفقهي المقارن في ترسيخ مبدأ الاختلاف والتعددية.

قراءة في الانغلاق الفقهي والجمود الفكري في تاريخ الفقه الإسلامي

إن دراسة ظاهرة الانغلاق الفقهي والجمود الفكري وتطورها عبر العصور الإسلامي؛ أمر جِد مهم؛ لما له من أثر بالغ في فهم أسباب إغلاق أبواب الحرية الفكرية والتعددية الفقهية التي نتجت في تلك الفترة واستخلاص قواعد التطور التي سادت على التفكير الفقهي، ولما له كذلك من أثر كبير في استلهاهم الدروس التي يمكن استخلاصها من هذه المسيرة وتوظيفها في فهم الواقع الفقهي المعاصر وسبل النهوض والارتقاء به؛ وذلك من خلال مراجعة موضوعية لهذه الظاهرة.

لقد مر الفقه الإسلامي بأدوار عدة بناء على مميزات وخصائص تمايزت بها الأدوار عن بعضها البعض، ففي الدور الفقهي الخامس -الذي بدأ من منتصف القرن الرابع إلى سقوط بغداد سنة ٦٥٦هـ- انقسمت الرقعة الإسلامية أقساماً عدة، قام على كل قسم منها وال تسمى بأمر المؤمنين، فأصاب الأمة من جراء هذا التفكك الضعف والانحطاط، إذ تناحرت هذه الدول، وكثرت بينها الفتن، وتقطعت الأوصال وانفصمت العرى.

وقد أثرت تلك الظروف السيئة وعوامل الاضطراب القوية في نشاط الحركة العلمية، ورجعت بها القهقري، فأبدلتها من القوة ضعفاً، ومن التقدم تأخراً، ومن النشاط فتوراً، وأماتت في العلماء روح الاستقلال الفكري، بل نجدهم بخسوا أنفسهم حقها، وظنوا أن أقدارهم لا تقوى على تلقي العلم من الكتاب والسنة، وأنهم ليسوا أهلاً للنظر والاستنباط منهما، ورضوا لأنفسهم التقليد، فأصبحوا عالة على فقه أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وابن حنبل، وحصروا أنفسهم في دوائر اتخذوها من أصول تلك المذاهب لا يعدونها، ولا يتجاوزون محيطها، والتمزم كل منهم مذهباً معيناً لا يتعداه، ويبدل كل ما أوتي من قوة في نصرة ذلك المذهب جملة وتفصيلاً.

and opinions, as well as works to communicate with others. Furthermore, it demonstrates the impact of teaching comparative jurisprudence in contributing to the formation of intellectual flexibility and mitigation of unilateralism, in addition to analyzing the impact of the comparative jurisprudential research methodology in establishing the principle of difference and pluralism. The study was based on the analytical method, the study concludes that the teaching of comparative jurisprudence -if conducted according to trend based on stating the importance of critical thinking and spreading the spirit of debate, and not confined to memorizing discussions, responses, appeals and objections; contribute to consolidate the concepts of pluralism and intellectual freedom; since the teaching of comparative jurisprudence based on a system of thought entrenched these concepts. The most remarkable aspect of that system is to accept the other opinion and determine the area of agreement and disagreement, and it shows clearly in resolving dispute area in the approach of studying comparative jurisprudence, as well as a focus on constructive critical thinking through discussing the evidences in the approach of studying comparative jurisprudence; In addition to believing in pluralism and not compelling others on accepting one viewpoint through making a comparison among jurisprudence viewpoints and basing on jurisprudent principle that not to reject provisions change because of times and places change.

Keywords : *comparative jurisprudence, faculties of shari'ah, pluralism, intellectual freedom*

مقدمة

يشهد العالم عموماً والعالم الإسلامي خصوصاً تغيرات متسارعة لا سيّما في المجال الفكري، إذ انتشرت طروحات قائمة على إقصاء الآخر وتهميشه، فيرى البعض أن الحق ينزل معه إذا نزل ويرتحل معه إذا ارتحل؛ لذا تجده أبعد ما يكون عن التعددية الفكرية وحرية التعبير عن الرأي، ولا يخفى ما لانتشار هذه الأفكار من آثار وخيمة جسيمة، ولما كانت الجامعات محض العلم ومشاعل النور لا سيّما كلليات الشريعة منها؛ ارتأى الباحث أن يقدم طرحاً في تناول هذه الظاهرة من خلال أثر تدريس الفقه المقارن بكلليات الشريعة في ترسيخ مفاهيم التعددية والحرية الفكرية؛ نظراً لما لتدريس الفقه المقارن من أثر بالغ في تشكيل الهوية العقلية لدارسيه إذ تفرز دراسته قبولاً للرأي الآخر فضلاً عن تبنيه لمفاهيم التعدد والحرية الفكرية، ودحض الجمود والأحادية الفكرية، حيث إن من معالم منهجية دراسة الفقه المقارن الموسوعية في الاطلاع على الأدلة والموضوعية في الحكم والبعد عن التحيز لمذهب أو جماعة.

أثر تدريس الفقه المقارن بكليات الشريعة في ترسيخ مفاهيم التعددية والحرية الفكرية

(Effect of Teaching Comparative Jurisprudence in Faculties of Shari'ah in Consolidating The Concepts of Pluralism and Intellectual Freedom)

Hamza Abed Karim Hammad¹
Universiti Sains Islam Malaysia

ملخص

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل أثر تدريس الفقه المقارن في تشكيل فكر سوي يؤمن بتعدد الرؤى وحق الاختلاف ويعمل على التواصل مع الآخر، فضلاً عن بيان أثر تدريس الفقه المقارن في الإسهام في تكوين المرونة الفكرية والتخفيف من الأحادية، إضافة إلى تحليل أثر منهج البحث الفقهي المقارن في ترسيخ مبدأ الاختلاف والتعددية. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي، وقد خلصت إلى أنّ تدريس الفقه المقارن - إذا تم وفق منحى قائم على بيان أهمية التفكير النقدي ونشر روح الحوار، وليس باقتصاره على حفظ مناقشات وردود وطعون واعتراضات-؛ يسهم في ترسيخ مفاهيم التعددية والحرية الفكرية؛ إذ إن تدريس الفقه المقارن يقوم على منظومة فكرية ترسخ هذه المفاهيم، ومن أبرز معالم تلك المنظومة قبول الرأي الآخر وتحديد مجال الاتفاق والافتراق، وهذا يظهر بجلاء في تحرير محل النزاع في منهج دراسة الفقه المقارن، فضلاً عن التركيز على التفكير النقدي البناء وذلك من خلال مناقشة الأدلة في منهج دراسة الفقه المقارن، إضافة إلى الإيمان بحرية التعدد وعدم إكراه الغير على قبول رأي واحد، وذلك من خلال المقارنة بين الآراء الفقهية والارتكاز على قاعدة فقهية مفادها لا ينكر تغيير الأحكام بتغيير الأزمنة والأماكن.

الكلمات المفتاحية : الفقه المقارن، كليات الشريعة، التعددية، الحرية الفكرية.

Abstract

This study investigates the impact of teaching comparative jurisprudence in forming sound thought that believes in the right of having different views

¹ Corresponding author : Hamza Abed Karim Hammad, Universiti Sains Islam Malaysia, e-mail : hamza@usim.edu.my